

من الاجر بسقطه والعقد لازم في الباقي وكون الصبد
 سارقا عذر للمستاجر لا للاجر والعبد ليس بما ذق للعمل
 ليس بعذر وفساد عمله عذر ولو مرض الأجير وهو يعمل
 بنفسه فهو عذر وان كان يعمل باجره فلا والتالف
 لو حقه دين فادح لا يمكنه القضاء الا من ثمنه فهو عذر هذا
 اذا كان الدين ظاهرا اما لو اقر بدين لرجل فهو عذر عند
 ابي حنيفة وعندهما ان صدقه المستاجر في اقراره فكذلك
 والا ليس بعذر ولو اجرت المرأة نفسها ظمرا ثم اقرت
 بالنكاح لرجل احتاج ليس له فسخ الاجارة بالاتفاق ولو
 اراد الموأجر السفوا والتحول من المصرا والى سكناه ونحو
 ذلك فليس بعذر ومسافرة المستاجر والقيام من السوق
 بدين او فلاس عذر في نقض اجارة الحانوت وكذلك لادة
 التحول من تلك البلدة او الى تجارة اخرى عذر اكثرى دابة
 لسفر ثم بداله ان لا يسافر او مرض فهو عذر ولو اراد
 المجال ان يقعد او مرض فليس بعذر وان قال المجال انه
 لا يريد تركه لسفوا ولكنه يريد فسخ الاجارة قال له
 الحاكم تنظره حتى ^{ان} تجد المجال معه وكذا لو قال صاحب
 الدابة انه لا يريد السفر ولكنه فسخ الاجارة حلفه الحاكم
 على

على عذر السفر وكذا لو خرج من المصرا ثم عاد بحلفه انه
 خرج قاصدا الى الموضوع الذي ذكره فالخاص بيل انك
 ما يدخل على المستاجر ضرر في بدنه او ملكه فله فسخ الاجارة
 ان يفسخ نحو ان يستاجر له ليقتصر له ثيابا او يقطعها او
 يخطبها او ينقض دارا او يحدث شيئا من بناء او حفرا او
 ليحجم او ليفصد او ليزرع رضائمه بداله ان لا يفعل فله
 ان يفسخ الاجارة تكاثرى ابلان الكوفة الى بغداد
 ثم اشترى بعيرا او دابة فان هذا عذر وفي لسان الحكم
 وان وجد منزلا احص منه اجلا واشترى منزلا فاراد
 التحول اليه لا يكون عذرا بخلاف ما اذا اشترى ابلان الى
 مكة ثم اشترى ابلان الفسخ والفرق ان الكراء الدار
 يمكن ان يستاجر غيرها لا الكراء الدابة لانها لا تختلف
 باختلاف الساكن والركوب يختلف باختلاف الركيب
 بخلاف ما اذا تكاثرى ابلان مكة ثم بداله ان يسافر على
 البغال لا يكون عذرا والله الموفق كتاب الكتابة
 في الاضيقا شرح المختار الكتابة مستحبة مندوبة قال تعالى
 فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والمرد والندب لان الايجاب
 غير ملزما باجماع الفقهاء ولو حملناه على الجواز يلزم ترك